تقييم أداء الجهاز المصرفي الجزائري

د. حميد قرومي *

مقدمة

لقد قام صناع السياسة النقدية والمالية في الجزائر ، بتقديم عدة إصلاحات في القطاع المالي ، بموجب إجراءات وقوانين ، ونذكر من أهمها قانون النقد والقرض 10/90 ، ورغم أن تلك الجهود حققت بعض التقدم ، إلا أن الإصلاح والنمو كان في بعض الجوانب ، لكن جوانب أخرى بقيت على حالها ، لذلك كان من الضروري الاهتمام برفع أداء المنظومة المصرفية ، وذلك من أجل تحقيق الاستقرار في سوق تسوده المنافسة ، وتحقيق ثروة مالية.

ولهذا سنحاول من خلال هذا البحث تقييم أداء الجهاز المصرفي في الجزائر وذلك بعد الإصلاحات التي مر بها ومدى تجاوبها مع التطورات السريعة التي عرفها السوق الجزائري.

ولدراسة هذا الموضوع قمنا بطرح الإشكالية الآتية :

ما مدى أداء الجهاز المصرفي في الجزائر في ظل المحيط الاقتصادي الجديد؟

ومما تقدم يمكن معالجة هذا الموضوع من خلال النقاط التالية :

1 ـ ماهية الأداء وأهم المعايير المساعدة على تحقيقه.

2 ـ واقع أداء الجهاز المصرفي في الجزائر.

3 ـ الحلول المقترحة لتحسين الأداء في الجهاز المصرفي الجزائري.

1 ـ ماهية الأداء

مهما كانت طبيعة المنظمة سواء كانت صغيرة أو كبيرة ، زراعية أو صناعية أو حتى خدماتية ، فهي تخلق قيم مضافة تشكل ثروة توزع فيما بعد ، وإن شكل وحجم هذه الثروة مرتبط بمفهوم جديد هو الأداء ، مفهوم تظهر علية علامات النمو والنضج ، لهذا سنحاول من خلال هذا البحث التعرف على مفهوم الأداء وكذلك معرفة أهم العوامل التي تساعد على تحقيق هذا الأداء.

أ ـ مفهوم الأداء[1]

هناك عدة معاني لكلمة الأداء نذكر منها :

* قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة أكلي محند أولحاج ـ البويرة.

(1) Hakko.jeran.com

ـ الأداء هو عبارة عن النجاح ، أي هو عبارة عن دالة لتمثيل النجـاح ، فتـتغير هذه الدالة بتغيير المنظمات أو العاملين بها.

ـ الأداء هو نتيجة النجاح ، بمعنى أن قياس الأداء هو تقدير للنتائج المحصلة.

ـ الأداء هو فعل يعبر عن مجموعة من المراحـل والعمليـات ولـيس النتيجـة التي تظهر في وقت من الزمن

إن معظم الاستعمالات في مجال التسيير كـثير ، إلا أن الأداء يتضـمن في آن واحد معنيين يتمثل الأول في النتيجة الموجبة للنشاط ، أمـا الثـاني فهـو عبـارة عـن الفعل الذي يقود إلى النجاح ، ويتم بناءه على طـول مراحـل التسـيير ، ولا يحصـل في آخر العملية التسييرية كنتيجة محصلة.

أما من الناحية الاقتصادية يغطي الأداء عـدة حقـائق مثـل الفعاليـة ، ويكـون ذلك في التعبير عن التكاليف والكفاءة عندما يتعلق الأمر بدرجة تحقيـق الأهـداف ، ففي النظريـة النيوكلاسـيكية ، الأداء يتضـمن الـتحكم في التكـاليف والتقـدم الـتقني ويعتمد على نوعية التسويق في المنظمة وعلى سرعة رد الفعل لتحولات السوق.

وفي اقتصاد التنظيم يعكس الأداء تنظيما كفؤا ، إذا تحققـت الأهـداف وفعـلا إذا استعملت الموارد بطريقة مثلى وبأقل تكلفة ممكنة.

ب. معايير الأداء :

أداء المنظمات يجب أن يقدر على ضـوء مجموعـة مـن المعـايير المختلفـة والمتداخلة والمترابطة فيما بينهـا ، وتكـون مسـتنبطة مـن الميـدان المـالي ، الـتقني ، التجـاري والاجتمـاعي بمعنـى أن الأداء الإجمـالي للمنظمـات يعتمـد علـى الأداء المالي ، التقني ، التجاري والاجتماعي كما يظهره الشكل التالي :

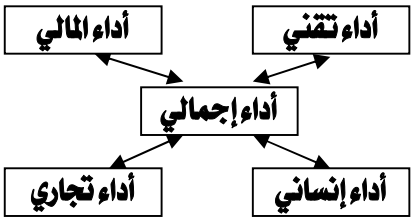

هذا ويعرف الأداء من خلال عدة معايير نذكر منها :

ـ وضعية المنظمة بالنسبة للمنافسة.

ـ القدرة على الإبداع.

ـ المكانة الرفيعة الممنوحة للزبائن.

ـ عدد الزبائن الذين ابتعدوا عن التعامل مع المنظمة.

ـ نسبة العقود المبرمة.
ـ التنسيق بين عوامل الإنتاج.

ج ـ العوامل المساعدة على تحقيق الأداء :

تم طرح العديد من الأفكار حول العوامل المفسرة التي تمكن من إدراك لماذا بعض المنظمات تنجح وتزدهر في حين أخرى تنهار وتسقط في نفس الشروط ، وبفضل الدراسات تم التوصل إلى بعض العوامل المساعدة على تحقيق الأداء والمتمثلة في : (1)

ـ الاستماع إلى الزبون.
ـ وجود الهياكل التنافسية لينة وبسيطة.
ـ تحفيز المستخدمين.
ـ الاتصال الداخلي.
ـ تسهيل تداول نظام للقيم يتضمن : جودة الخدمات ، احترام العميل ، الضمير المهني ، الدقة في الوقت لوقت العمل ، الارتباط والتضامن بين العمال ورفع التحديات.

2 ـ عرض حول الجهاز المصرفي الجزائري.

غداة الاستقلال ورثت الجزائر من النظام الاستعماري نظاما بنكيا يتجاوز 20 بنكا ولقد كان من الأهداف الرئيسية للجزائر المستقلة في الميدان المالي هو تأميم هذا النظام البنكي الأجنبي وتأسيس نظام بنكي وطني تسيطر عليه الدولة ويختص بتمويل التنمية الوطنية ، سعت دوما لتطويره من خلال متلف الإصلاحات التي قامت بها والتي سنتطرق إليها من خلال هذا المبحث بالإضافة إلى التعرف على مكونات الجهاز المصرفي الجزائري ومهامه.

أ ـ الإصلاحات التي شهدها الجهاز المصرفي الجزائري قبل 1990

شهد الجهاز المصرفي الجزائري مجموعة من الإصلاحات نذكرها كما يلي :

1. الإصلاح المالي لعام 1971 :

كان الاقتصاد الوطني يتركز على التخطيط المركزي المستند إلى مبادئ الاشتراكية ، فجاء الإصلاح المالي لعام 1971 ، ليكرس منطق تخطيط عمليات التمويل مركزها ، فقد حمل رؤية جديدة لعلاقات التمويل كما حدد طرق تمويل الاستثمارات العمومية المخططة والمتمثلة في : (2)

---

(1) Hakko.jeran.com

(2) الطاهر لطرش ، تقنيات البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية ، ط4 ، الجزائر ، 2005 ، ص 181 ـ 182

ـ قروض بنكية متوسطة الأجل تتم بواسطة إصدار سندات قابلة لإعادة الخصم لدى البنك المركزي.

ـ قروض طويلة الأجل ممنوحة من طرف مؤسسات مالية متخصصة تابعة للدولة.

ـ التمويل عن طريق القروض الخارجية المكتبية من طرف الخزينة والبنوك الأولية والمؤسسات.

ـ يتم التمويل البنكي للمؤسسات العمومية بقيام هذه الأخيرة بتوظيف جميع عملياتها في بنك تجاري واحد ، من أجل متابعة ومراقبة التدفقات النقدية لهذه المؤسسة.

من نتائج هذا الإصلاح أنه أدى إلى الانتقال التدريجي للمنظومة المالية إلى وصاية وزارة المالية ، وبالتالي انكمش دور البنك المركزي الجزائري وأصبح ينحصر في عمليات أطلق عليها عمليات السوق النقدية ، كما تخلى عن التحديد المباشر للسياسة النقدية ، فأصبح عرض النقد متغير داخلي يجب أن يتكيف حتما مع احتياجات الاقتصاد.(1)

ولكن إبتداءا من عام 1978 تم التراجع عن هذه المبادئ ، فقد تم إلغاء تمويل المؤسسات بواسطة القروض البنكية متوسطة الأجل ، وحلت الخزينة محل النظام البنكي في تمويل الاستثمارات العمومية المخططة بواسطة قروض طويلة الأجل.(2)

2. قانون القرض والبنك لسنة 1986 :

بسبب أزمة النفط الخانقة سنة 1986 ، وما نتج عنها من اختلال في ميزان المدفوعات ، قامت الجزائر بإصدار القانون رقم 86 ـ 12 المؤرخ في 19 أوت 1986 المتعلق بنظام البنوك والقروض ، ويمكن إيجاز قواعده فيما يلي : (3)

ـ تقليص دور الخزينة المتعاظم في تمويل الاستثمارات وإشراك الجهاز المصرفي في توفير الموارد المالية الضرورية للتنمية.

ـ أعاد للبنك المركزي وظائفه التقليدية ودوره كبنك للبنوك.

ـ الفصل بين البنك المركزي كمقرض أخير وبين نشاطات البنوك التجارية.

ـ أعاد للمصارف ومؤسسات التمويل دورها في تعبئة الادخار وتوزيع القروض.

(1) محمود حميدات ، مدخل للتحليل النقدي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، ط3 ، الجزائر ، 2005

(2) الطاهر لطرش ، مرجع سابق ، ص 182

(3) بلعزوز بن علي ، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، ط 2 ، الجزائر ، 2006.ص : 182 ـ 184

ـ قانون استقلالية البنوك لسنة 1988

جاء قانون 01/88 المؤرخ في 1988/01/12 ليتمشى مع متطلبات الإصلاحات الجديدة المتمثلة في استقلالية المؤسسات ، إذ أكد هذا القانون بشكل خاص على الطابع التجاري للمؤسسة العمومية الاقتصادية ومنها المؤسسة المصرفية ، والتي تتميز بالشخصية المعنوية والالتزام فلها القدرة على إبرام العقود بكل استقلالية طبقا لقانون التجارة والأحكام الشرعية المعمول بها.(1)

وأهم القواعد التي نص عليها هذا القانون هي : (2)

ـ إعطاء استقلالية للبنوك في إطار التنظيم الجديد للاقتصاد والمؤسسات.

ـ دعم دور البنك المركزي في ضبط وتسيير دور السياسة النقدية.

ـ اعتبار البنك المركزي شخصية معنوية تجارية تخضع لمبدأ الاستقلالية المالية والتوازن المحاسبي.

ـ يمكن للمؤسسات المالية غير البنكية القيام بتوظيف أموالها كشراء الأسهم والسندات في الداخل والخارج.

ـ يمكن لمؤسسات القروض أن تلجأ إلى الجمهور من أجل الاقتراض على المدى الطويل كما يمكن اللجوء إلى طلب ديون خارجية.

ب. الإصلاحات التي شهدها الجهاز المصرفي الجزائري بعد 1990

1. قانون النقد والقرض 90. 10

لقد فشلت الإصلاحات السابقة الذكر في مواكبة التوجهات الجديدة للاقتصاد الوطني ، أي مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق لذلك تم إصدار قانون النقد والقرض 90 ـ 10 المؤرخ في 1990/04/14 ، ويمكن تلخيص أهم مبادئه في النقاط التالية : (3)

ـ منح البنك المركزي استقلالية عن وزارة المالية وتكليفه بتسيير السياسة النقدية.

ـ إنشاء مجلس النقد والقرض وهو بمثابة السلطة النقدية المسؤولة عن صياغة سياسة الائتمان والنقد الأجنبي والدين الخارجي والسياسات النقدية.

ـ إعفاء الخزينة العامة من تمويل الاستثمارات الخارجية عن ميزانية الدولة وفصلها عن النظام النقدي.

ـ تدعيم تمويل النشاطات الاقتصادية والاجتماعية ذات الأولية من طرف الخزينة العامة.

(1) بخراز يعدل فريدة ، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2000 ، ص 74.
(2) بلعزوز بن علي ، مرجع سابق ، ص 184 ـ 185.
(3) الطاهر لطرش ، مرجع سبق ذكره ، ص 196.

ـ فتح المجال للبنوك الخاصة وإقامة فروع لبنوك أجنبية.

ـ تخفيف حجم السيولة للقضاء على التضخم.

2. الانتقادات الموجهة لقانون النقد والقرض

وجهت السلطة التنفيذية انتقاداتها لقانون 10/90 من زاوية كونه عائقا أمام تجسيد برنامج الإنعاش الاقتصادي ، وكان من بين الأسباب التي اعتمدتها ما يلي : (1)

ـ **سبب سياسي** : تداخل في الصلاحيات وتنازع في الاختصاص واحتكار للسلطة النقدية من مجلس النقد والقرض ، الأمر الذي جعل الحكومة مجرد تابع له ، وهذا الاحتكار هو تطبيق سيء للاستقلالية لكونه لايراعي متطلبات برنامج الحكومة

ـ **سبب تقني** : يحتوي قانون النقد والقرض على عدة ثغرات خاصة في مجال الصرف ، اعتماد البنوك الخاصة والرقابة عليها وهو ما أثر على مصداقية النظام المصرفي الوطني ، والذي جعله عرضة لمخاطر لاتمس فقط أموال المودعين ولكنها تشكل أيضا خطرا على الأمن والسلم الاجتماعي ، ويستدلون في ذلك بمضاعفات قضية بنك الخليفة ، وهذه الأسباب مجتمعة كافية في نظر السلطة للتخلي عن القانون رقم 10/90 ، واستبداله بالأمر رقم 03/11.

3. الأمر رقم 03/11 المؤرخ في 2003/08/26

قبل هذا التعديل أدخلت مجموعة من التعديلات على قانون النقد والقرض خلال عام 2001 من خلال الأمر 01/01 تهدف أساسا إلى تقييم مجلس النقد والقرض إلى جهازين :

الأول يتكون من مجلس الإدارة الذي يشرف على إدارة وتسيير شؤون البنك المركزي ضمن الحدود المنصوص عليها في القانون ، أما الثاني فيتكون من مجلس النقد والقرض وهو مكلف بأداء دور السلطة النقدية والتخلي عن دوره كمجلس إدارة بنك الجزائر.

إن التعديلات التي جاء بها الأمر الرئاسي 03 ـ 11 جاء في ظرف تميز بتخبط الجهاز المصرفي في ضعف كبير في الأداء وخاصة بعد الفضائح المتعلقة بإفلاس بنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاري ، الذي يبين بصورة واضحة عدم فعالية

(1) عجة الجيلالي ، الاصلاحات المصرفية في القانون الجزائري في إطار التسيير الصارم لشؤون النقد والمال ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد 04 : جامعة الشلف ، ص 302.

أدوات المراقبة والإشراف التي يديرها بنك الجزائر باعتباره السلطة النقدية. [1]

من أهم التعديلات التي أدخلت على قانون 90 ـ 10 وتضمنتها إصلاحات 2003 نذكر :[2]

ــ أصبحت المؤسسات المالية لاتستطيع تسيير وسائل الدفع أو حتى وضعها تحت تصرف الزبائن ، والعملية الوحيدة المسموحة لهذه المؤسسات هي القيام بعمليات القرض فقط.

ـ لم تعد البنوك مجبرة على أخذ ترخيص من زبائنها لأجل طلب معلومات متعلقة بهم من بنك الجزائر.

ـ يفرض على البنوك إعلان حساباتها السنوية في مدة 06 أشهر بعد الانتهاء من السنة المالية.

ـ ضرورة معرفة السلطات العمومية لكافة المعلومات المتعلقة بالمؤسسات الخارجية في إطار محاربة الفساد وتهريب وتبييض الأموال.

ـ أصبحت الخزينة العمومية غير مجبرة على دفع عمولة إلى مؤسسة ضمان الودائع البنكية.

ـ الاتجاه لتعيين كافة مسؤولي بنك الجزائر ، وكذا المراقبين من قبل رئيس الجمهورية من أجل تقوية مركز مجلس النقد والقرض من جهة ولاستعادة صلاحيات رئيس الجمهورية من جهة أخرى.

ـ تقوية الطابع الردعي لقانون النقد والقرض ، حيث يلاحظ على احتواء القانون الجديد على أكثر من 11 مادة لها بعد جزافي ويتجلى ذلك خاصة في :

ـ قمع جريمة تبييض الأموال.

ـ قمع جريمة النصب والاحتيال وخيانة الأمانة.

ـ قمع جريمة استغلال أموال البنك لأغراض شخصية.

ـ قمع جريمة اختلاس وتجديد أموال البنوك.

ـ عرقلة أعمال اللجنة المصرفية : نصت على هذه الجريمة المواد 132 و137 من الأمر رقم 03/11 وتمثل العرقلة كل امتناع عن تقديم معلومات إلى اللجنة أو يقدم لها معلومات خاطئة قصد تظليلها بحيث يعاقب القانون عليها

(1) www.Laghouat.com

(2) عجة الجيلالي ، نفس المرجع السابق ، ص 318 ، 319 ، 320.

بالسجن من سنة إلى 3سنوات ، وبغرامة من 05 مليون دج إلى 10 مليون دج.

هـذا وأوكلـت مجلـس النقـد والقـرض مهمـة حمايـة الزبـائن في مجـال المعاملات المصرفية وتدعيم التشاور والتنسيق ما بين بنك الجزائر والحكومة فيمـا يخص الجانب المالي وذلك من خلال : (1)

- إثراء مضمون وشروط التقارير الاقتصادية والملية.

ـ إنشاء لجنة مشـتركة بـين بنـك الجزائـر ووزارة الماليـة لتسـيير الحقـوق والدين الخارجي.

ـ العمل على انسياب أفضل للمعلومة المالية.

4 . تقييم أداء الجهاز المصرفي الجزائري

الجهـاز المصـرفي الجزائـري يمـارس عـدة مهـام ووظـائف أساسـية بغيـة الوصول إلى التنمية وتنشيط الاقتصاد الوطني تماشـيا والتطـورات الجديـدة السـائدة على الساحة الدولية والوطنية.

أ . واقع الجهاز المصرفي الجزائري

يتسم الجهاز المصرفي الجزائري اليوم بما يلي : (2)

ـ وضعية مثقلـة بالـديون تقـدر بحـوالي 1274 مليـار دج وهـي مسـتحقات البنوك على المؤسسات العمومية الاقتصادية أساسا.

ـ تقديم خدمات مصرفية تقليدية لاتستجيب حتـى لأبسـط التطـور الحاصـل في المجتمع ، ففي الوقت التي تقوم فيه البنوك الدولية بتقديم أكثر مـن 360 خدمـة لزبائنها ، فإن البنـوك الجزائريـة لاتصـل حتـى إلى مسـتوى خـدمات بـاقي الـدول النامية ، مما يقلل من قدرتها التنافسية وتنمية رأسمالها.

ـ غياب التسويق البنكي ، الشيء الذي يقف كعائق أمام هـذه البنـوك لمعرفـة كيف ومتى ولماذا ومع من تتعامل؟

ـ ضعف الادخار مما يؤثر سلبا علـى تنميـة مـوارد البنـوك التجاريـة بسـبب عدم وجود إستراتيجية واضحة لتشجيع الادخـار مـن قبـل المصـارف ، نقـص ثقـة الجمهور في المصارف خاصة ضـمان ودائعهـم في حالـة إفـلاس البنـك أو سـحب الاعتماد منه ، البيروقراطية وصعوبة فتح الحسابات.

---

(1) www.Majalisna.com

(2) www.elaph.com

ــ ثقل الإجراءات البيروقراطية والتعقيدات في المعاملات البنكية حيث تتجاوز فترة دراسة ملف طلب القرض سنة غالبا.

ـ ضعف كفاءة أداء العنصر البشري وعدم قدرته على استخدام أساليب وأدوات متطورة مما يؤثر على طريقة تسيير البنوك في ظل عدم وجود برامج جادة للتدريب والتطوير.

ـ عجز التأطير المؤسساتي : ضعف كبير في الهياكل ونقص الوكالات المصرفية خارج المدن الكبرى.

ــ نقص الوسائل المادية مقارنة بالاحتياجات الفعلية ، مما يحول دون التكفل السليم بالعمليات البنكية ومحدودية نظام الإعلام الآلي غير المتكيف والقليل الفعالية مع الأوضاع الاقتصادية الراهنة.

ـ التعامل مع المخاطر بطريقة تقليدية مما يصعب عليها التصدي لأزمات مالية مفاجئة.

ـ اكتظاظ استقبال الزبائن ، والعجز الكبير في مراقبة وتدقيق الحسابات الداخلية.

ب. تقييم أداء الجهاز المصرفي الجزائري في ظل المحيط الاقتصادي الجديد :

تحتاج الجزائر في هذه الفترة بالذات إلى قطاع مصرفي ناشط ، يكون قادرا على تعبئة المدخرات وتحويلها إلى تمويلات تخدم أهداف التنمية وتساعد على قيام قطاع خاص ديناميكي يواكب برامج الإصلاح الاقتصادي والخوصصة ، وبناء القطاعات المختلفة ، وإن نجاح التحول إلى اقتصاد السوق يتطلب تطورات كبيرة في جميع القطاعات وعلى وجه الخصوص القطاع البنكي.

وفي الحقيقة لايمكن الحكم على أداء البنوك الجزائرية من خلال نتائجها الظاهرة في ميزانياتها فقط ، بل يجب النظر إلى مساهمة هذه البنوك في تمويل المؤسسات وإنعاش الحركة الاقتصادية في البلاد ، وحسب الأمين العام لجمعية المصارف والمؤسسات المالية في الجزائر ، فإن البنوك الحكومية لعبت ثلاثة أدوار أساسية منذ الاستقلال : [1]

ـ أداة للتنمية المخططة مركزيا والمنجزة عبر المؤسسات والشركات العامة.

ــ أداة إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني وتطهيره وإعادة الاعتبار للمعايير الاقتصادية في إطار اقتصاد السوق.

ـ وسيلة للانتعاش الاقتصادي وتوسيع القطاع المالي المصرفي.

(1) حمودي زهرة ، حميدي مليكة ، حمودي خدوجة ، دور الجهاز المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية ، مذكرة لنيل شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية ، جامعة بومرداس ، 2003.

غير أن الملاحظ على النظام المصرفي الجزائري على أنه بالرغم من انفتاح هذا النظام كثيرا بعد صدور القانون 10/90 ، إلا أن البنوك العمومية الوطنية الستة بقيت تهيمن على القطاع المصرفي ، حيث أن قيمة الموارد المالية المحصلة تمثل ما يقارب 90% من مجموع الموارد وتمنح 95% من القروض ، ويعود انخفاض حصة البنوك الخاصة إلى عدة عوامل منها[1] :

ـ القطاع المصرفي حيث النشأة

ـ البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية بقيت في حالة الانتظار والملاحظة للسياسة الإصلاحية المتبناة من طرف الدولة عموما وإصلاح النظام المصرفي خصوصا.

هذا وقد وجه خبراء جزائريون ودوليون انتقادات لاذعة للنظام المصرفي الجزائري واعتبروه العائق الرئيسي لتطوير الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر خلال الأعوام الأخيرة ، وألّح هؤلاء على انعدام فعالية النظام المصرفي المحلي وضرورة مراجعته ليصبح أساس الاستثمار الوطني والأجنبي ، كما ذكر مختصون أن صندوق النقد الدولي ، وبسبب العائق المصرفي ، أشار في تقرير له أن الجزائر تعاني من مشاكل نوعية بشأن المؤسسات المالية ، ويتعلق الأمر بخصوص قدرة جلب والحفاظ على تدفقات الاستثمار[2].

فمن خلال النتائج التي حققتها الوساطة المالية في الاقتصاد الوطني ، يمكننا الجزم أنها ما زالت لم تلعب بعد أي دور في تمويل الاستثمارات وتعبئة الادخار ، فالبنوك والهيئات المالية الجزائرية لم تستطع تطوير خدماتها ، بحيث تستجيب لرغبات عملائها ، وبهذا فهي لم تلعب بعد الدور الحقيقي في الوساطة المالية نظرا ل ـ تأخرها على مواكبة التطورات الحاصلة بالإضافة إلى مجموعة العراقيل التي تواجهه والتي تم التطرق إليها سابقا[3].

ج. الحلول المقترحة للردع من أداء الجهاز المصرفي الجزائري :

إن الاختلالات الموجودة على مستويات كثيرة أضعفت من كفاءة أداء الجهاز المصرفي ، وهكذا يبقى القطاع المصرفي الحالي عقدة تعترض تطور الاقتصاد الوطني وعولمته.

ولتجاوز هذه الأزمة ، يجب الرفع من أداء المنظومة المصرفية الذي لايتحقق إلا بعد تحضير أرضية وقضاء يتلاءم مع فترة الانفتاح ، لذلك نقترح

(1) www.laghouat.net
(2) www.alpha.com
(3) www.ahlabaht.com

مجموعة من التوصيات للرفع من أداء المنظومة المصرفية تتمثل في ما يلي : [1]

ـ وضع آلية للتنبؤ المبكر بالأزمات البنكية ، وذلك بالعمل على زيادة قدرة البنوك على الاستخدام الكفء لمواردها ومواجهة المخاطر التي قد تواجهها.

ـ يجب إعادة الاعتبار لدور البنوك ، بإعادة النظر في العلاقة التي تربط هذه المؤسسات بالدولة ، وذلك في حدود ما للدولة من حقوق وما عليها من واجبات كباقي المساهمين.

ـ تبني نظام فعال للرقابة على عمل ونشاط البنوك التجارية والإشراف عليها من خلال تقوية دور البنك المركزي.

ـ تحسين الهياكل وطرق الاستقبال ووضع حد للعلاقات الجافة مع الزبائن والإجراءات البيروقراطية في الإدارة والتنظيم.

ـ التفتح على الشراكة بمختلف أساليبها بهدف زيادة القدرة التنافسية.

تحسين وتنويع الخدمات المقدمة للمدخرين ، وإتباع سياسة أكثر ديناميكية فيما يتعلق بجمع الموارد.

ـ تطوير شبكة الاتصال بين الوكالات وبين البنوك نفسها.

ـ أما فيما يتعلق بتوزيع القروض ، فعلى البنوك تكييف نوع القروض حسب الضمانات واحتياجات الزبائن بهدف تنويع المخاطر وأخذ الضمانات اللازمة.

ـ تجديد التشريعات حتى تنسجم مع التطورات الدولية ومع مواصلة الإصلاحات.

ـ إثراء الوسط البنكي الوطني بدخول بنوك جديدة خاصة ومؤسسات مالية.

ـ إقحام إجراءات التطهير المالي بالبنوك

الخاتمة :

لقد بذلت الجزائر جهودا كبيرة في مجال الإصلاحات الاقتصادية ، وذلك قصد تنشيط الاقتصاد الوطني ، لزيادة الإنتاج المحلي والقضاء على مشكل البطالة وخفض معدلات التضخم من جهة ، وتماشيا مع التطورات الجديدة والسائدة على الساحة الوطنية والدولية من جهة أخرى. لكن تلك الإصلاحات تبقى عقبة إذ لم تطور من أداء الجهاز المصرفي الجزائري ، لأنه يعتبر الحلقة الأساسية في تمويل مختلف الاستثمارات الوطنية.

ولقد مازال الجهاز المصرفي وحتى اليوم يعاني من مشاكل عديدة نذكر منها :

ـ تقديم خدمات مصرفية تقليدية لاتستجيب لأبسط التطورات الحاصلة في المجتمع.

---

(1) www.dz world.net

ـ ضعف كفاءة العنصر البشري وعدم قدرته على استخدام أساليب وأدوات متطورة ، الأمر الذي ينعكس سلبا على طريقة التسيير ، خاصة في ظل غياب برامج مؤهلة للتدريب والتطوير.

ـ كثرة الإجراءات البيروقراطية في المعاملات البنكية وغياب التسويق البنكي في المعاملات البنكية.

وأمام تلك العوائق والمشاكل المذكورة يبقى الإصلاح البنكي ورفع أداء المنظومة المصرفية موضوعا مطروحا للحوار الجاد ومتعدد الأبعاد ، والذي لابد أن يخلص إلى إعادة هيكلة القطاع وتشكيلية وخوصصة البنوك العمومية الحالية ، كسبيل وحيد لتحقيق منظومة مصرفية فعالة ، تسعى إلى تحسين جودة خدماتها ، ورفع أدائها ، ثم تكثيف المنافسة بين مؤسساتها.

ويتطلب هذا العمل ، تنظيم المنافسة بين البنوك ، وتشجيع ظهور منتجات بنكية جديدة.

بالإضافة إلى ما ذكرناه ينبغي دعم الشراكة وذلك بترقية المساهمة وبمشاركة الرأسمال الأجنبي ، الذي يسمح بتنمية وتطوير القدرات التسييرية واكتساب الخبرات والمهارات من أجل ضمان البقاء والاستمرارية لنشاط وفعالية الجهاز المصرفي وتحقيق أهدافه.

قائمة المراجع :

1 ـ الطاهر لطرش ، تقنيات البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية ، ط4 ، الجزائر ، 2005 ،

2 ـ بلعزوز بن علي ، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، ط 2 ، الجزائر ، 2006.

3 ـ محمود حميدات ، مدخل للتحليل النقدي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، ط3 ، الجزائر ، 2005

4 ـ بخراز يعدل فريدة ، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2000.

5 ـ عجة الجيلالي ، الاصلاحات المصرفية في القانون الجزائري في إطار التسيير الصارم لشؤون النقد والمال ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد 04 : جامعة الشلف.

مواقع الإنترنت :

1- www.elpha.com

2 - www.Majalisna.com

3 - www.hakron.com

4 - www.ahlabaht.com

5 - www.dz world.net

1 ـ كواش خالد ، السياحة مفهومها ، أركانها ، أنواعها ، دار التنوير ، الطبعة الأولى ، 2007 ، ص22.